سَعي النساء نحو حلول دائمة للنزوح

تجارب من محافظة نينوى

آذار ٢٠٢٤

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع. باعتبارها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي للمساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة؛ الفهم المسبق لقضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على الكرامة الإنسانية للمهاجرين ورفاههم.

الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء المنظمة الدولية للهجرة. المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. الأسماء والحدود لا تعني تأييدًا أو قبولًا رسميًا من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

تم إنتاج هذه الوثيقة من قبل المنظمة الدولية للهجرة في العراق. تم نشر هذا المنشور من قبل حكومة هولندا. الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء حكومة هولندا أو المنظمة الدولية للهجرة.

صدر هذا المنشور دون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة. تم إصدار هذا المنشور دون موافقة وحدة منشورات المنظمة الدولية للهجرة (PUB) للالتزام بمعايير العلامة التجارية والأسلوب الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة.

المنظمة الدولية للهجرة

العنوان: مجمع يونامي (الديوان ٢)، المنطقة الدولية، بغداد/ العراق

البريد الإلكتروني: iomiraq@iom.int

موقع الكتروني: https://iraq.iom.int

صورة الغلاف: المنظمة الدولية للهجرة في العراق

© ٢٠٢٤ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.

المحتويات

١- نظرة على المشروع	٤
٢-المنهجية	٤
القيود	٤
٣- النتائج الرئيسية	٥
قرار العودة	٥
الوصول إلى المستندات الثبوتية	٧
ملكية أو حيازة السكَن	٨
سُبل العيش	١٠
الشبكات الاجتماعية	١٣
آفاق المستقبل	١٥
٤- الخاتمة	١٦
٥- المُضيّ قُدُماً	١٦
مُلحَق	١٨
تفاصيل العينّات	١٨

١- نظرة على المشروع

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة النساء النازحات وإعادة إدماجهن في مناطق الأصل. وتتناول الدراسة نقاط الضعف والعقبات التي تواجه الإناث، ومن شأنها أن تؤثر على إعادة إدماجهن. كما تستكشف الدراسة؛ العوامل التي تؤثر على صنع القرار أثناء عملية الحلول الدائمة، وقدرة المرأة على التغلب على عوائق إعادة الإندماج. والغرض هو تقديم تحليل شامل لتوجيه جهود البرمجة والدعوة الرامية إلى دعم النازحين والعائدين. وقد استندت هذه الدراسة إلى بحوث ودراسات المنظمة الدولية للهجرة، ومنها على سبيل المثال: "التقدّم نحو حلول دائمة في العراق: مشروع تجريبي في محافظة نينوى (٢٠٢٣)، و"نظرة أخرى على إعادة الإدماج: تحليل العودة المستدامة بعد الصراع (٢٠٢٣)"، و"الفقر والهشاشة: مقارنة بين الأسَر التي يعيلها الإناث والذكور في مناطق العودة (٢٠٢٣)". وقد صاغت هذه الدراسات تقييماً كمياً لنقاط الضعف المتعلقة بالإدماج المستدام للنساء العائدات والنازحات. ولاستكمال هذه النتائج وتعميقها، اتبعت الدراسة نهجاً نوعياً للتركيز على دور المرأة، وصنع القرار عبر أربع عقبات أمام إعادة الإدماج، هي: (١) الوصول إلى الوثائق الثبوتية، (٢) حيازة السكَن (٣) سُبل العيش، و (٤) الشبكات الاجتماعية.

٢-المنهجية

تهدف المنهجية إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل المحددة التي تؤثر على عملية صنع القرار ضمن سلسلة الحلول الدائمة للنساء؟
- كيف تؤثر هذه العوامل على قدرة المرأة على التغلب على العقبات الرئيسية لإعادة الإدماج؟

استخدم البحث منهجاً نوعياً وتحليلاً سردياً وموضوعياً، باستخدام مشاورات التركيز الجماعية ومقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين، كطرق لجمع البيانات الأولية. إضافة إلى ذلك، أجريت مراجعة مكتبية للموارد الحالية ومجموعات البيانات ذات الصلة، لتصميم الدراسة واستكمال النتائج.

أجرت الدراسة ٢٠ مشاورة تركيز جماعية مع النساء العائدات والنازحات، بما في ذلك الأسَر التي تعيلها نساء والأسَر الأخرى، في المناطق الحضرية والريفية. ومن بين المشاورات؛ تم إجراء أربع مشاورات تركيز مع الشابات المتزوجات وغير المتزوجات البالغات ١٨-٢٥ سنة. وتم جمع البيانات خلال الفترة ١١ -٢٠/ ٦/ ٢٠٢٣، من قبل عضوات فريق المنظمة الدولية للهجرة في ١٤ موقعاً في ١٠ نواحٍ تابعة لمحافظة نينوى، تم اختيارها بواسطة مصفوفة تتبع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بناءً على مزيج من الخطورة[1] والتوزيع الجغرافي والقيود التشغيلية.

من جهة أخرى؛ أجريت ١٩ مقابلة مع مصادر المعلومات الرئيسيين، بما في ذلك مختاير من ستّ أقضية[2]، ومنظمتيّ مجتمع مدني محليتين، وخبراء محليين أو دوليين ومسؤولين حكوميين، من أجل صياغة رؤى خاصة بالقطاعات والمواقع، وجمع توصيات ووجهات نظر متنوعة، وتثليث البيانات الناشئة عن مشاورات التركيز.

القيود

كان من الصعب إشراك الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٢٥ عاماً في مشاورات التركيز الجماعية، مما أدى إلى محدودية إدراج بعض النساء البالغات حتى سن ٣٣ عاماً، بما في ذلك بعض المتزوجات. وبالتالي، ربما تأثرت البيانات الناتجة من هذه المجموعة بمشاركة النساء الأكبر سناً. وكذلك الحال بالنسبة لإحدى مجموعات التركيز في سنجار، حيث أدى إشراك النساء المتزوجات ديناميكيات ووجهات نظر إضافية لم تكن ذات صلة مباشرة بتجارب الأسَر التي تعيلها نساء.

وكانت غالبية النساء اللاتي تمت مقابلتهن ذوات مستويات تعليمية منخفضة (أميّات، أو يقرأن ويكتبن، أو يحملن شهادة الابتدائية) وربما أثّر ذلك على تنوع الإجابات، خاصة في القسم الذي يركز على سبل العيش وفرص العمل.

أخيراً، ينبغي تفسير نتائج هذه الدراسة النوعية على أنها مؤشر لمواقع نينوى الأربعة عشر المشمولة (انظر إطار أخذ العينات). مع ذلك، فقد تم تكرار العديد من هذه النتائج من خلال دراسات أخرى مذكورة في جميع أنحاء هذا التقرير.

١ تم تحديد مستويات الخطورة باستخدام مؤشر العودة الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة في العراق (الجولة 17) ومؤشر النزوح (الجولة 5).

٢ البعاج، الحضر، القوش، الموصل، سنجار، القيارة.

٣- النتائج الرئيسية

منذ تهجيرهن قسراً من مناطقهن الأصلية، تواجه النساء عوائق محددة تحول دون تحقيقهن حلولاً دائمة. ففي نينوى، تمثّل الأسَر التي تعيلها نساء، والتي لديها عدد كبير من الأفراد الذين لا يصلحون للعمل[٣] وأفراد المجتمع الايزيدي، نسبة كبيرة من أولئك الذين يتقدمون نحو الحلول الدائمة[٤]. كما أن جنس ربّ الأسرة يؤثر بشكل كبير على نتائج إعادة الإدماج، مما يؤثر على ظروف المرأة وتصوراتها.[٥]

يعرض هذا التقرير تجارب النساء في سعيهنّ نحو حلول دائمة لنزوحهنّ، ويسلط الضوء على التحديات التي تؤثر على تقدمهنّ. كما يتتبع رحلة المرأة طوال هذه العملية، بما في ذلك قرارها بالعودة، وحلّ القضايا المتعلقة بالوثائق الثبوتية، والسَكن والأرض والممتلكات، وفرص سبل العيش ودور شبكاتهن الاجتماعية. والنتائج تبيّن كيف تؤثر هذه العوامل على تصورات النساء لعوائق إعادة الإدماج، وقدرتهن على التغلب على التحديات العملية.

قرار العودة

النتيجة الرئيسية: عند اتخاذ قرارهنّ بالعودة، تتشاور النساء مع أفراد الأسرة؛ رغم أن القرار النهائي غالباً ما يكون بيد الرجال البالغين، إذا كانوا موجودين في الأسرة. كما أن رعاية الأطفال تلعب دوراً مهماً في القرار، حيث تسعى المرأة إلى ضمان تعليمها وفرصها وأمنها.[٦] كذلك، تؤثر الاعتبارات الأسرية، بما في ذلك الاحتياجات الأساسية والروابط الأسرية، بقوة على قرار العودة.

وفي حالة الأسَر التي تعيلها نساء، تستشير النساء أسرهنّ وأقاربهنّ، بما في ذلك الأشقاء والآباء والأطفال. وتتشاور الأرامل مع أسَر أزواجهنّ؛ أما المرأة المطلقة فتستشير أسرتها. وبالنسبة للأسَر التي لا تعيلها نساء، عادة ما يتخذ الأزواج القرار بشكل رئيسي. مع ذلك، يمكن للمرأة أن تمارس نفوذها وأن يكون لها رأي في عملية صنع القرار، حسب ما يتمتع به الزوج من تفتح وقبول لرأيها. **«قد تكون المرأة على علم بالتحديات التي يمكن أن تواجهها عند العودة. لذلك يمكنها التحدث مع زوجها، واتخاذ القرار حسب وجهة نظرها في هذه القضية»**. (عائدة، أسرة تعيلها امرأة، مجتمع حضري، السرجخانة، الموصل).

مع ذلك، رغم أن أفراد الأسرة يشاركون في عملية صنع القرار، إلاّ أن القرار النهائي يعود لربّ الأسرة. وبالنسبة للنساء الشابات، يتم اتخاذ القرار أصلاً من قبل أسَرهنّ أو أحد أفراد الأسرة الذكور، كالأب أو الزوج. وعن ذلك عبّرت إحدى المشاركات الشابات: «**أسرتي لم تطلب رأيي في قرار العودة، لأننا دائماً نتبع ما يقرره والدي، ونحن نقبل ذلك**» (عائدة، أسرة تعيلها امرأة، شابّة، مجتمع حضري، حيّ الشهداء، سنجار).

وتلعب رعاية الأطفال دوراً هاماً في عملية صنع القرار، حيث تسعى المرأة إلى ضمان تعليم أطفالها وأن يحظوا بفرص تعليم أفضل، فضلاً عن الأمن. والنساء يعطين الأولوية لتعليم أطفالهن، الذي ربما توقف أو تعطل أثناء النزوح؛ بسبب الاكتظاظ في المدارس مثلاً، أو ضعف البنية التحتية في موقع النزوح. كما أن فرص سبل العيش أيضاً تؤثر على القرارات؛ من حيث تفكير المرأة في مساهمة أطفالها في توفير سبل العيش. وعادة ما تعتمد النساء على أطفالهن البالغين، للعمل ودعم الأسرة قبل اتخاذ القرار بشأن العودة أو البقاء في النزوح[٧]. ويُعدّ الأمن قضية مهمة أخرى، حيث عبّرت النساء عن رغبتهنّ في الخصوصية والشعور بالراحة لأنفسهن ولأطفالهن عند عودتهن. مع ذلك، كانت هناك استثناءات ملحوظة في مناطق مثل سنجار، التي يعتبر عدم استقرار الأمن والتمييز ضد الإيزيديين فيها، مصدر قلق كبير.

٣ نسبة التبعية – عدد الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-١٧ سنة) وكبار السنّ (٦٠ سنة أو أكثر) بالنسبة إلى سنّ العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٥٩ سنة).

٤ المنظمة الدولية للهجرة، "التقدّم نحو حلول دائمة في العراق – مشروع تجريبي في محافظة نينوى" (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، 2023).

٥ المنظمة الدولية للهجرة، "الفقر وهشاشة الأوضاع - مقارنة بين الأسَر التي تعيلها إناث، وبين التي يعيلها ذكور في مناطق العودة" (بغداد المنظمة الدولية للهجرة، 2022).

٦ تتوافق هذه النتيجة مع دراسات أخرى؛ بما في ذلك دراسات أوكسفام «أنا مصممة على تحقيق حلمي. فهم عملية صنع القرار أثناء النزوح والعودة في العراق» (لندن، أوكسفام، ٢٠١٨) وكيري هولواي، وفيليبو غراندي «الكرامة في النزوح» (لندن، معهد التنمية الخارجية، ٢٠١٨).

٧ المنظمة الدولية للهجرة، الوصول إلى الحلول الدائمة بين النازحين في العراق: تجارب الأسَر التي تعيلها نساء (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، 2020)

مجال الاهتمام	اقتباس	المصدر
التعليم	«اتخذت قرار العودة خشية أن يُحرَم أطفالي من التعليم وأن يخسروا مستقبلهم، كونهم انقطعوا عن الدراسة أثناء نزوحنا، والظروف الصعبة التي مررنا بها أثرت عليهم نفسياً. عودتهم إلى البيت الذي ولدوا ونشأوا فيه ستشعرهم بالأمان والاستقرار».	عائدة، أسرة تعيلها امرأة، (قصبة زُمّار، زُمّار)
سُبل العيش	« معظم النساء عدنَ، بسبب توفر فرص العمل التي يمكن لأطفالهنّ الاستفادة منها، كالعمل في البناء أو الزراعة، أو بأجر يومي في الأسواق».	نازحة، أسرة تعيلها امرأة، مجتمع ريفي (قرية المحطة الغازية، القيّارة)
الأمن	« الأهل يخشون على أطفالهم، خاصة الفتيات، بسبب الوضع الأمني. لذلك يضطرون إلى البقاء هنا في النزوح من أجل حماية أطفالهم وبناتهنّ».	نازحة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع ريفي (بيبان، القوش)
الجماعات المسلّحة	« عدت فوراً بعد تحرير المنطقة، لأنني خشيت أن ينجرف أبنائي المراهقون إلى الجماعات الإرهابية التي كانت موجودة في الموصل».	عائدة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع حضري (مركز وانة، وانة)
التماسك الاجتماعي	«في المنطقة التي نزحت إليها، كانت هناك عنصرية في التعامل بين الأطفال، من قبيل: «أنت عربي وأنا كردي» وشعر أطفالي بالاختلاف الثقافي واللغوي. لذا، عدت إلى منطقتي الأصلية لكي يشعر أطفالي براحة أكبر في مجتمعهم».	عائد، أسرة يعيلها رجل، مجتمع حضري (مركز وانة، وانة)
الإيزيديون	« معظمنا لا يريدون العودة، بسبب ما أصابنا من إبادة على يد تنظيم داعش. وما زالت العديد من النساء يعانين من آثار الصدمة التي تعرضن لها في ذلك اليوم».	عائدة، أسرة تعيلها امرأة، مجتمع حضري (حيّ الشهداء، سنجار)

الوصول إلى المستندات الثبوتية

النتيجة الرئيسية: يتأثر وصول المرأة إلى الوثائق الثبوتية بشكل كبير بالعادات الاجتماعية التي تثنيها عن السفر بمفردها إلى الجهات المعنية بإصدار تلك الوثائق؛ خاصة في مناطق مثل سنجار، حيث تخشى النساء الأيزيديات العادات والأعراف الاجتماعية، وعدم استقرار الوضع الأمني. تواجه النساء المشتبه بانتمائهن لتنظيم داعش تحديات إضافية في الوصول إلى الخدمات، بسبب الخوف والتمييز والإجراءات المطولة التي يتطلبها إصدار تلك الوثائق.

تواجه النساء عقبات محددة أمام الوصول إلى الوثائق الثبوتية، بما في ذلك السفر والمواصلات وما يصاحب ذلك من أعباء مالية وجهل بالإجراءات. وعادة ما يكون الأمر أسوأ بالنسبة للأسَر التي تعيلها نساء[٨]، اللاتي يجب عليهن الانتظار لمدة عامين بعد اختفاء أزواجهن، قبل أن يطالبنَ بالمساعدة الحكومية. من جهة أخرى، تميل النساء إلى الاعتماد بشكل أكبر على برامج الرعاية الاجتماعية التي تتطلب وثائق ثبوتية أساسية.[٩]

ويتأثر الوصول إلى الدوائر الحكومية بشكل أساسي بالعادات الاجتماعية. ورغم أن بعض النساء لا يجدن كلفة في الذهاب إلى الدوائر الحكومية بمفردهنّ[١٠]؛ إلاّ أن الغالبية يفضّلن أن يذهبن بصحبة أحد أفراد الأسرة (كزوج مثلاً في الأسرة التي يعيلها رجل، أو الأخت أو الأم أو الابن) أو حتى أحد الجيران. ويعزى ذلك عادة إلى العادات الاجتماعية المتعلقة بسفر النساء بمفردهن والخوف من التحرش، فضلاً عن نقص وسائل النقل (خاصة في المناطق الريفية).[١١] فالمجتمع لا يشجع تنقل الشابات بمفردهن؛ الأمر الذي ينطبق أيضاً على الأرامل أو المطلقات، مراعاة للعادات والأعراف الاجتماعية.

«أمرٌ طبيعيٌ أن يذهب الرجل إلى الدوائر الحكومية، لكن المرأة يجب أن تكون متحفظة جداً من هذه الناحية وعدم الذهاب وحدها.... أنا شخصياً لا أشعر بالراحة عند الذهاب إلى الدوائر الحكومية بسبب المجتمع» (عائدة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع حضري، شابّة، حيّ الشهداء، سنجار).

«إذا احتجت إلى مراجعة دائرة حكومية، أذهب مع أخي أو والدتي، لأنني لا أشعر بالراحة في الذهاب بمفردي، كوني صغيرة السن» (نازحة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع ريفي، شابّة، قرية المحطة الغازية، القيّارة).

٨ المنظمة الدولية للهجرة، استراتيجية دعم إعادة الإدماج والحلول الدائمة للسكان النازحين (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧).

٩ المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، "المرأة والنزوح والحلول الدائمة في العراق" (كوبنهاغن، ٢٠٢٣)؛ المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، "شعب بلا هوية في عراق ما بعد الصراع" (NRC، ٢٠١٩).

١٠ عائدات مشاركات في مجموعات التركيز، أسَر تعيلها نساء؛ مجتمع ريفي، أسَر يعيلها رجال، شابات؛ مشاورات التركيز الجماعية للنازحين، أسَر تعيلها نساء، مجتمع حضري؛ نازحات مشاركات في مجموعات التركيز، أسَر يعيلها رجال، مجتمع ريفي.

١١ هذا ما أشارت إليه النساء في المناطق الريفية، كالمناطق الموجودة في ألقوش، اللاتي لم يكن لديهن القدرة المالية للذهاب إلى مناطقهن الأصلية (سنجار) للحصول على الوثائق الثبوتية، أو من الحمدانية.

الآراء تختلف عندما يتعلق الأمر بالنساء الأرامل والمطلقات. وبشكل عام، هناك قدر من التساهل تجاه النساء الأرامل، اللاتي عادة ما يكنّ أكبر سنّاً، وربما يتساهل المجتمع من حيث سفرهنّ بمفردهنّ.

تفيد النساء عموماً بأنهنّ يلقينَ معاملة جيدة من الدوائر الحكومية، وغالباً ما ينتظرنَ لفترات أقصر مقارنة بالرجال. مع ذلك، في سنجار مثلاً؛ غالباً ما تشعر النساء الأيزيديات بعدم الارتياح لدى مراجعتهنّ للدوائر الحكومية بسبب نظرة المجتمع والوضع الأمني غير المستقر في المنطقة.[١٢] ومن الصعوبات الأخرى التي تواجههنّ؛ عدم وجود دوائر حكومية في سنجار وسنوني[١٣]. لذلك يجب على النساء السفر بشكل متكرر إلى مدن أخرى، كالموصل أو دهوك أو تلعفر لإنجاز تلك المعاملات؛ حيث يواجهن مشاكل الازدحام ويتكبدن تكاليف الذهاب والإياب والمحامين أو الوسطاء. من جهة أخرى، قد يؤدي اختلاف اللغة والثقافة والديانة في دهوك أو الموصل مثلاً، إلى تعرض المرأة للتمييز في المعاملة عند مراجعتها الدوائر الحكومية هناك.

وتواجه النساء اللواتي ينتمين إلى أسَر يشتبه بانتماء بعض أفرادها لتنظيم داعش، تحديات كبيرة في الوصول إلى الخدمات القانونية. فالخوف وعدم الثقة بالسلطات الحكومية، كثيراً ما يثني هؤلاء النساء عن طلب المساعدة التي يحتجن إليها.[١٤] إضافة إلى ذلك، فإن عملية الحصول على وثيقة «التبرؤ» من أفرادها المنتمين لتنظيم داعش، من شأنها أن تفضح مثل هذه الأسَر وتعرضهم لمضايقة السلطات.[١٥] من جهة أخرى، يؤدي طول مدة استحصال الوثائق الثبوتية إلى زيادة التكاليف والأعباء. وتتوافق هذه النتائج مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) حول إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC)،[١٦] والذي يبيّن أن النساء المنتميات إلى داعش يواجهن تحديات مماثلة لتلك التي تواجه النساء النازحات الأخريات، وربمّا أكثر.

ونتيجة لذلك كلّه، قد تتأخر المرأة في الحصول على وثائقها الثبوتية أو لا تتمكن من الوصول إلى جميعها؛ الأمر يعيق حريتهنّ في التنقل والحصول على الخدمات الأساسية. ومن شأن ذلك أن يؤثر على تسجيل أطفالهنّ في المدارس، والحصول على المساعدات الحكومية (خاصة الأسَر التي تعيلها نساء)[١٧] ومؤسسات الرعاية الصحة العامة، من بين قضايا أخرى.[١٨]

ملكية أو حيازة السكَن

النتيجة الرئيسية: تتأثر قدرة المرأة على العيش بشكل مستقل بشدة حسب وضعها المالي ونظرة المجتمع. وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، تلعب العادات الاجتماعية دوراً كبيراً في تقييد حق المرأة في الملكية والميراث. ولعلّ لدى النساء اللاتي يعشن في أسرة مشتركة سيطرة أقل على قراراتهنّ الشخصية وتربية أبنائهنّ، بما في ذلك الحدّ من تعرضهم للعنف.

وتواجه النساء عموماً، والنازحات بشكل خاص، قدراً أكبر من عدم الاستقرار في السكن مقارنة بالرجال، ومن المرجح أن يتم استضافتهن أو أن يدفعن الإيجار.[١٩] كما أنهنّ أكثر عرضة لخطر الطرد أو التخلية، ويواجهون تحديات أكبر في تأكيد حقوقهن في السكن والأرض والملكية،[٢٠] والتي عادة ما تتأثر بالأعراف الاجتماعية. ومن شأن هذا الوضع أن يعيق قدرة المرأة على تأمين سكن مستقر، والشعور بالاستقرار والأمان لها ولأسرتها.

وتعتمد قدرة المرأة على العيش بمفردها على وضعها المالي ونظرة المجتمع إلى ذلك. حيث أعربت معظم النساء عن عدم وجود ما يكفي من المال لديهنّ للعيش بمفردهنّ، سواء لإعادة بناء منازلهن أو الاستئجار أو توفير الاحتياجات الأساسية؛ مما يعني أن الكثيرات يعشنَ مع أسرهنّ أو في مكان مشترك. من جهة أخرى، ذكرَ مصادر المعلومات الرئيسيون أن النساء اللاتي يعشن بمفردهن يواجهن مخاطر متزايدة من حيث الاستغلال والتحرش، خاصة من المالكين الذي يسعون لاستغلال هشاشتهنّ.[٢١] ويبدو أن إنجاب الأطفال يمنح المرأة مستوى معيناً من الاستقلالية لتعيش بمفردها؛ حيث يمكن لدخلها أو دخل أطفالها أن يساعد في توفير

١٢ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز الجماعية، الأسَر التي تعيلها نساء، المناطق الحضرية.

١٣ هذه الدوائر هي مديرية الجنسية العراقية، مديرية الضمان الاجتماعي، مديرية الأحوال المدنية.

١٤ مقابلة مع خبير دولي مصدر معلومات؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "الانتماء لتنظيم داعش: تحديات تعيق عودة النساء والأطفال وإعادة إدماجهم" (بغداد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢).

١٥ مقابلة مع منظمة مجتمع مدني

١٦ إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) " من مخيّم الهول إلى الديار: تأملات في التجربة العراقية" (جنيف، MEAC، ٢٠٢٢) استطلاع أجرته إدارة الخروج من النزاعات المسلحة في قضائي القائم والموصل (جنيف، MEAC، ٢٠٢٣)؛ الاستطلاعات الهاتفية (جنيف، الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠٢٣).

١٧ المنظمة الدولية للهجرة، "استراتيجية دعم إعادة الإدماج والحلول الدائمة"

١٨ مقابلة مع منظمة مجتمع مدني؛ المنظمة الدولية للهجرة، "استراتيجية دعم إعادة الإدماج"؛ المجلس الدنماركي للاّجئين، المرأة والنزوح والحلول الدائمة في العراق (كوبنهاغن، ٢٠٢٣).

١٩ المنظمة الدولية للهجرة، الفقر والهشاشة؛ المجلس النرويجي للاّجئين، بيت متفكّك - حقوق المرأة في السكن والأرض والممتلكات في عراق ه بعد الصراع (المجلس النرويجي للاجئين، ٢٠٢٠).

٢٠ المجلس النرويجي للاّجئين، بيت متفكّك.

٢١ مقابلة مع منظمة مجتمع مدني.

المعيشة[٢٢]. وفي المناطق الريفية، عادة ما يكون للعادات الاجتماعية تأثيراً أقوى، حيث أفادت النساء بأنهن لا يستطعن العيش خارج منطقتهن الأصلية دون مساومة مع أسرهنّ.

"عندما جئت إلى البعاج، أردت أن أسكن لوحدي مع أطفالي. لكنّي اضطررت إلى العيش مع أسرة أخ زوجي لأنني لم يكن لديّ أي مصدر الدخل»

(نازحة، أسرة تعيلها امرأة، مجتمع حضري، الثورة، البعاج).

غالبًا ما تكون للعادات الاجتماعية تأثيرها، خاصة في المناطق الريفية، ومن شأنها أن تلغي الحقوق القانونية للمرأة ذات الصلة بالسكن والأرض والملكية. فمن الناحية القانونية، عندما يتوفى الزوج، يحق لزوجته الحصول على نصيب من تركته. وإذا لم يكن لهما أطفال، فنصيب الزوجة هو ربع التركة، وإن كان لها أطفال فنصيبها ثمن التركة.[٢٣] وذكرَ مصادر المعلومات الرئيسيون أن الوعي بحقوق المرأة في السكن والأرض والملكية، يختلف باختلاف ثقافة المجتمع ومستواه التعليمي.[٢٤]

كذلك، يختلف القبول الاجتماعي حول الملكية والميراث بشكل كبير. فالمرأة يحق لها أن تملك إذا كانت ملكيتها تصّب في مصلحة الأسرة؛ أو في ظل ظروف معينة؛ منها على سبيل المثال وفاة الزوج، أو العلم أن التركة في النهاية ستكون لأطفالها. وفي المناطق الريفية، عادة ما يفتقر الأهالي إلى الوثائق الثبوتية المتعلقة بأراضيهم، لا سيّما في حالة الأراضي الزراعية التي لا سند ملكية لها.[٢٥]

«كل شيء ملك للرجال، حسب العادات والتقاليد؛ ولا يجوز للمرأة أن تملك أي شيء. وليس مقبولاً في مجتمعنا أن تكون المرأة صاحبة عقار وزوجها على قيد الحياة، لأن العادات والتقاليد تحرم المرأة من حق الملكية».

عائدة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع ريفي، قرية خرابة القرنة، البعاج

إن من شأن العيش في أسرة مشتركة، خاصة مع أسرة غريبة، أن يحدّ من قدرة المرأة على اتخاذ القرار. ونظراً للأثر المالي والاجتماعي للنزوح، ينتهي الأمر بالعديد من النساء بالعيش في مساكن مشتركة، والقبول بالظروف المعيشية الصعبة من أجل إعالة أنفسهن

٢٢ مناقشات جماعية مركزة للاجئين وربات الأسر وسكان الريف والحضر.

٢٣ قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته. المنظمة الدولية للهجرة في العراق.

٢٤ مقابلة مع خبير دولي مصدر معلومات

٢٥ عبر العديد من مجموعات التركيز

وأطفالهن.[٢٦] ولهذا الوضع تأثيره على مختلف جوانب حياتهنّ واختياراتهنّ، بما في ذلك الملبس والمأكل والخروج من المنزل واستضافة الضيوف وتربية الأطفال. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يحدّ من وصول المرأة بيُسر إلى الأماكن المشتركة داخل المسكن؛ ويظهر ذلك بوضوح بين النساء الأصغر سنّاً.

النساء يعتقدن أن العيش في منزل مشترك يزيد من خطر العنف المنزلي،[٢٧] إلاّ أن الأسَر التي يعيلها رجال ترى أن النساء يتعرضن للعنف؛ بغض النظر عن المكان الذي يعشن فيه. وتفيد النساء أيضاً، أن العنف المنزلي يحدث في كثير من الأحيان نتيجة للضغوط المالية وتدخّل أسرة الزوج، والمشاجرات التي يتخللها بكاء الأطفال أو تشاجر الأطفال مع أطفال آخرين. وأظهرت المقابلات مع منظمات المجتمع المدني أن النساء قد يشعرن بالضغط من أجل قبول ظروف معيشية مشتركة، بسبب القيود المالية وعدم توفر البدائل، خاصة إذا كان لديهن أطفال.

إن للعيش في أسرة مشتركة تأثيراً كبيراً على الأطفال. حيث يؤثر على سلوكهم ويعرضهم للعنف. وتشير النساء إلى أن سلوك الأطفال يمكن أن يتأثر سلباً بأفراد الأسرة المشتركة، نتيجة لاختلاط الأطفال مع أطفال أو أفراد آخرين ذوي قيَم أو معتقدات أو سلوكيات مختلفة. كما إن تعرض الأطفال للعنف أمرٌ شائع في المدارس العراقية،[٢٨] ويُعدّ المنزل والمدرسة الأماكن الأساسية لمثل هذه الحالات.[٢٩] إضافة إلى ذلك، يمكن للاكتظاظ في المنزل ووجود أطفال آخرين، أن يعيق قدرة الطفل على التركيز على دراسته،[٣٠] مما يؤثر على مستواه التعليمي.

«أعيش في منزل مع عمّة زوجي، وهي امرأة مسيطرة جداً وتؤثر على قرارات زوجي. فهي لا تريدني أن أذهب إلى السوق وحدي مثلاً [لأنه بعيد، ومن غير المقبول اجتماعياً أن تذهب المرأة إلى أماكن بعيدة بمفردها] وكثيراً ما تتدخل في تربية أطفالي، بل تضربهم أحياناً. ليس لدينا مصدر دخل ثابت، ولا يمكننا استئجار منزل خاص بنا؛ لذا نحن مجبرون على تحمل ما تفعله بنا. كما أنها لا تقبل أن أستقبل أسرتي في بيتنا، بينما هي تستقبل أقاربها وتكلفني بالعناية بهم وخدمتهم».

عائدة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع ريفي

«المرأة التي تعيش مع أسَر أخرى، تعاني من قيود أكثر من المرأة التي تعيش مع أسرتها فقط. فالسَكن مع الآخرين يؤثر سلباً على تربية الأطفال، بسبب الازدحام داخل المنزل، وأطفال الأسرة الأخرى لا يريدون الدراسة مثلاً، وليست هناك خصوصية، وكل ذلك يؤثر على سلوك الطفل. لكننا مضطرون بسبب وضع سنجار غير المستقر أمنياً في أعقاب صراع داعش، فضلاً عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية».

نازحة، أسرة تعيلها امرأة، مجتمع حضري

سُبل العيش

النتائج الرئيسية: يقتصر عمل المرأة على أنواع محددة «مقبولة» في المجتمع حسب العادات والتقاليد، وعادة ما تخضع لموافقة الأسرة أولاً. كما أن العمر والحالة الاجتماعية ومسؤوليات رعاية الأطفال تؤثر بشكل أكبر على اختياراتهن. مع ذلك، في بعض المواقع، فإن الظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن النزاع، والمنظمات التي تعمل على رفع مستوى الوعي، ساهمت في تغيير الرؤى بشأن ما كان يعتبر مرفوضاً سابقاً.

الوصول إلى سبل العيش، يؤثر بشكل كبير على التقدم نحو الحلول الدائمة،[٣١] الأمر الذي يؤثر بدوره على قرار العودة واستدامة إعادة الإدماج. وتواجه النساء، خاصة في الأسَر التي تعيلها نساء، صعوبات متزايدة من حيث الحصول على الدخل، ويعتمدن بشكل كبير على شبكات الأمان العامة والعشوائية والدعم الحكومي والمساعدة الأسَرية.[٣٢] إضافة إلى ذلك، يجب على النساء أن يسعَين من أجل اتخاذ قرار مشترك عندما يتعلق الأمر بالعمل، لا سيّما بتدخل الأزواج وأفراد الأسرة الآخرين، مما يؤثر على نوع العمل التي

٢٦ مقابلة مع منظمة مجتمع مدني.

٢٧ رغم عدم ذكر العنف المنزلي بشكل صريح في مجموعات التركيز الريفية، إلا أن الإشارة إليه قد تتأثر بالطبيعة العشائرية للمجتمع وديناميكيات مجتمعية متماسكة. أنظر المنظمة الدولية للهجرة، "نحو ادماج منهجي للنوع الاجتماعي في العراق، تحليل لوصول المرأة إلى الحلول الدائمة" (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢).

٢٨ وفقاً لمسح المؤشرات المتعددة الذي أجرته اليونيسف (MICS٦) لعام ٢٠١٨، فإن ٤ من كل ٥ أطفال في العراق يتعرضون للعنف في المنزل أو في المدرسة.

٢٩ إن التعرض للعنف لا يهدد سلامة الأطفال الجسدية ورفاههم العاطفي فحسب، بل يزيد أيضاً من تطبيع العنف، كما أشار الخبير الدولي أثناء مقابلته كمصدر معلومات. أنظر أيضاً، المنظمة الدولية للهجرة، "نحو ادماج منهجي للنوع الاجتماعي في العراق".

٣٠ عائدة مشاركة في مشاورات التركيز، الأسَر التي تعيلها نساء، المناطق الحضرية.

٣١ المنظمة الدولية للهجرة، "التقدم نحو الحلول الدائمة في العراق".

٣٢ المنظمة الدولية للهجرة، "الفقر والهشاشة".

يمكنهن ممارسته.[٣٣]

يقتصر عمل المرأة على أنواع محددة «مقبولة» في المجتمع حسب العادات والتقاليد، وعادة ما تخضع لموافقة الأسرة أولاً. وفي حالة الأسَر التي تعيلها نساء، ربما تواجه النساء تدخل عائلة زوجها الراحل. من جهة أخرى، بالنسبة للأسَر التي يعيلها رجال، على المرأة أن تستشير زوجها أو أقربائها الذكور. وكما أبرزت النتائج السابقة، في حال نشوب خلاف حول رغبة المرأة في العمل، فإن القرار النهائي عادة ما يكون بيد الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر.[٣٤]

«أهلي لا يسمحون لي بالعمل لأنني أرملة، وكل حركاتي مراقبة. أتمتع بمهارات عديدة تؤهلني للعمل في أحد المستشفيات، كالخياطة والطبخ، لكن عائلتي ترفض».

«والدي لا يسمح لي بالعمل لأني صغيرة السنّ، وأهلي ملتزمون جداً بالعادات والتقاليد».

«والدي يسمح لي بالعمل، شرط أن يكون مناسباً للمرأة».

«أعمل في خدمة المرضى المنزليين، ولا أحب العمل خارج المنزل خوفاً من التحرش».

مشاورات التركيز الجماعية، عائدات، أسَر تعيلها نساء، مناطق حضرية

الوظائف المقبولة اجتماعياً تشمل؛ الخياطة، وتصفيف الشعر، وصالونات التجميل، وإعداد الأطعمة (كصناعة الحلويات). وفي المناطق الريفية، تزاول المرأة الزراعة أو تربية الماشية، تحديداً داخل قراهنّ أو بيوتهنّ. وتتوافق أنماط العمل هذه مع النتائج السابقة التي حددت عمل النساء في مجالات ضيقة، وعمل الرجال في مجالات مفتوحة، خاصة في المناطق الريفية من العراق[٣٥].

وحتى بالنسبة لأنواع العمل «المقبولة»، فإن الأسرة والمجتمع غالباً ما يعارضون نوع العمل الذي تختاره المرأة. وعادة ما تُثار مسألة العمر والزواج، وتؤثر على القبول المجتمعي للمرأة في القوى العاملة. فالمجتمع لا يقبل أن تعمل الشابات، ما لم يكنّ بصحبة أحد من ذويهنّ، لاحتمال تعرضهنّ للتحرش. مع ذلك، هناك قبول أكبر لعمل النساء الأكبر سناً؛ بينما تتعرض المرأة المطلقة عادة لمزيد من التدقيق المجتمعي والأعراف الاجتماعية، التي يمكن أن تقف حائلاً بينها وبين سعيها للحصول على عمل: «**إذا كانت المرأة منفصلة أو مطلقة وترغب في العمل في نفس المجال أو المكان، فسوف تخضع لمزيد من القيود والضوابط، كونها من الفئات الضعيفة في المجتمع، الذي سيكون بالمرصاد لأي خطوة تتخذها**» (عائدة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع حضري).

٣٣ منظمة REACH، "تقييم التوظيف وظروف عمل النساء المتأثرات بالصراع عبر القطاعات الرئيسية" (بغداد، REACH ، ٢٠١٩).

٣٤ نفس المصدر السابق

٣٥ المنظمة الدولية للهجرة، "تصورات حول الفرص الاقتصادية للمرأة في المناطق الحضرية في العراق - الدوافع والآليات للتغلب على العوائق" (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩)؛ "الوصول، تقييم فرص وظروف العمل"؛ المنظمة الدولية للهجرة، "موجز سياسات سبل العيش رقم 4: مزاولة المرأة للعمل في العراق: رؤى من الخبرة الميدانية للمنظمة الدولية للهجرة "(بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢).

وتختلف وجهات النظر حول الحالة الاجتماعية بين الشابات، حيث تشير النساء في المناطق الحضرية في سنجار إلى أن النساء العزباوات يتمتعن بمزيد من الحرية، ولكن يجب عليهن استشارة أزواجهن بعد الزواج. من جهة أخرى، يعتقد سكان المناطق الريفية في الحمدانية أن النساء العزباوات يواجهن المزيد من القيود لحماية سمعتهن. هذه وجهات النظر قد يتأثر التكوين العرقي الديني، حيث تكون المجتمعات الأيزيدية أكثر انفتاحاً، في كل من المناطق الحضرية والريفية، لكن المناطق الريفية تبدو أكثر تحفظاً إلى حد ما.[٣٦]

وفي كثير من الحالات، يُتوقع من المرأة أن تعطي الأولوية لمسؤولياتها العائلية على حساب العمل.[٣٧] إذ يمكن أن ينظر المجتمع إلى النساء العاملات نظرة سلبية، على أساس أن العمل يلهيهنّ عن رعاية أطفالهنّ وأسرهنّ. وهذه العوامل تؤثر على قدرة المرأة في اتخاذ القرار بشأن الاستفادة من فرص العمل. ونتيجة لذلك، تختار العديد من النساء مزاولة أعمال منزلية كحلّ وسط، وتولي ما عليهنّ من مسؤوليات[٣٨]، مع نتائج أقل بطبيعة الحال.

وقد ساهم الصراع في تغيير الأعراف المجتمعية حول عمل المرأة. فخلال المراحل الأولى من النزوح، أصبح الخروج عن العادات والتقاليد ذات الصلة بعمل المرأة، أمراً ضرورياً لحماية الأسرة والتصدي لما تواجهه من صعوبات. ومع تطور وضع النزوح، صار الخروج عن المألوف في بعض المناطق أمراً شائعاً. وذكرَت المشاركات: «**إن الظروف الصعبة التي يعيشون في كنفها حالياً، أجبرت النساء على العمل، لكي يستطعن مساعدة أسَرهن وتلبية احتياجاتها اليومية. ومراعاة لمساعدة الأسرة، أصبح المجتمع أقل تقييداً لحرية المرأة، وصار يدرك أهمية عملها**» (نازحات، أسَر يعيلها رجال، مجتمع ريفي، شابات) «**قبل النزوح، كان عمل المرأة مرفوضاً من المجتمع، لكن النزوح وقلة فرص العمل، غيرّت من وجهة نظر المجتمع وجعلته يقبل عمل المرأة، ولكن من المنزل فقط**»(عائدات، أسَر يعيلها رجال، مجتمع ريفي).

من جهة أخرى، ساعد عمل المنظمات في رفع مستوى الوعي حول عمل المرأة. حيث أقرّت المشاركات بدور المنظمات في رفع مستوى وعي المجتمع حول حق المرأة في العمل والاستقلال بالقرار (الإقرار أيضاً بالتأثير المستمر للأعراف المجتمعية والمعتقدات الثقافية). وأوضحت إحدى المشاركات: «**جاءت إحدى المنظمات إلى المنطقة، ونظّمت ورشة لتعليم الخياطة. استأذنتُ زوجي للمشاركة في الورشة، لكنه وأسرته رفضوا الفكرة، متحججين بنظرة المجتمع. لكن رغبتي وطموحي جعلاني أقنع زوجي وأن أشارك في الورشة. ونتيجة لذلك، نجحت في عملي في مجال الخياطة وساعدتُ زوجي في إعالة الأسرة، وتمكنت من تغيير نظرة إخوتي أيضاً، الذين سمحوا لزوجاتهم أيضاً بالعمل**» (عائدة، أسرة يعيلها رجل، مجتمع حضري).

٣٦ نازحة مشاركة في مشاورات التركيز، أسَر يعيلها رجال، مناطق حضرية والريفية، شابات.

٣٧ مقابلات مع قادة مجتمع.

٣٨ منظمة REACH، تقييم التوظيف وظروف العمل؛ المنظمة الدولية للهجرة، "نحو إدماج منهجي للنوع الاجتماعي في العراق".

الشبكات الاجتماعية

النتائج الرئيسية: تلعب العادات الاجتماعية دوراً هاماً في تصورات المرأة عن نفسها وعلاقتها بالمجتمع. فالأسَر التي تعيلها نساء، تشعر بالانتماء للمجتمع والعزلة عنه في ذات الوقت، بسبب دورها المتمثل في كونها مقدمة رعاية. فالنساء الأرامل والمطلقات يواجهن مزيداً من التدقيق بسبب حالتهن الاجتماعية، بل ربما يتعرضن إلى ضغوط تتمثل في ضرورة زواجهن مرة أخرى. وعادة ما تكون وصمة العار أكبر بالنسبة للنساء المشتبه بانتمائهن لتنظيم داعش، أو اللاتي وقّعن على شهادة «التبرؤ». كذلك، فإن الزواج القسري أو المبكّر يعيق من قدرة المرأة على التقدم.

يُعدّ قبول الأسرة والمجتمع، والعار والتمييز من العوامل الرئيسية التي تؤثر على إعادة الإدماج.[٣٩] كذلك، يمكن أن يكون لمشاعر العزلة والتهميش تأثير كبير على المرأة، على المدى الطويل لإعادة الإدماج واستدامة العودة.

وأعربت العديد من الأسَر التي تعيلها نساء عن تمتعها بشعور قوي بالانتماء إلى مجتمعاتهنّ، خاصة بسبب أدوارهن المزدوجة (الآباء والأمهات) من توفير احتياجات أبنائهم من طعام وتعليم وملبس وغير ذلك. مع ذلك، قد تؤدي هذه المسؤوليات أيضاً إلى الشعور بالعزلة، حيث تواجه هؤلاء النساء صعوبات مالية وضغوطاً نفسية بسبب أدائهنّ لدَوري الأم والأب في آن واحد. إذ خلُصت الدراسات السابقة،[٤٠] إلى أن الأسَر التي تعيلها نساء أكثر عرضة للشعور بالتهميش والإهمال. وقالت إحدى المشاركات: «**أشعر أنني جزء من المجتمع، فأنا مسؤولة عن إدارة المنزل وتربية الأطفال وتعليمهم وتلبية احتياجاتهم. أنا الأمّ والأب في آن واحد؛ لكني أشعر بالعزلة بسبب ضغوط الحياة التي أواجهها كل يوم. إذ ليس من السهل أن تكوني أمّاً وأباً في نفس الوقت**» (عائدة، أسرة تعيلها امرأة، مجتمع حضري). من جهة أخرى، إن أداء هذه الأدوار لا يترك سوى القليل من الوقت للتفاعل الاجتماعي، وهو أمر أساسي لإعادة الاندماج الاجتماعي والنفسي.[٤١]

النساء من الأسَر التي يعيلها رجال بشكل عام، يشعرن بالانتماء إلى مجتمعهن، وقادرات على التعبير عن آرائهن والمشاركة في صنع القرار.[٤٢] لكنهنّ يدركن أن قراراتهنّ ما تزال متأثرة بالعوامل والعادات والتقاليد المجتمعية، مع بعض القيود على نشاطهن. وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة،[٤٣] مما يسلط الضوء على زيادة أعباء النساء

٣٩ المنظمة الدولية للهجرة، مقارنة نتائج إعادة الإدماج بين العودة القسرية والطوعية من خلال منظور النوع الاجتماعي (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١).

٤٠ المنظمة الدولية للهجرة، الفقر والهشاشة.

٤١ المنظمة الدولية للهجرة، "نحو إدماج منهجي للنوع الاجتماعي في العراق".

٤٢ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر يعيلها رجال، مجتمع حضري.

٤٣ المنظمة الدولية للهجرة، "نحو إدماج منهجي للنوع الاجتماعي في العراق".

اللاتي لا يلتزمن بالعادات والأعراف الاجتماعية.

أما الأسباب التي تجعل النساء يشعرن بأنهن لسنَ جزءاً من المجتمع، فتشمل: محدودية سلطتهن في اتخاذ القرار بشأن التعليم والعمل، وعدم فهم الصعوبات التي يواجهنها، والضغوط المالية أو العيش في مكان بعيد يفتقر إلى الخدمات الأساسية.[٤٤] كما يمكن أن نعزو الأسباب إلى الاختلافات الجغرافية، كما أشارت نساء من البعاج.

من جهة أخرى، تواجه الأرامل والمطلقات مزيداً من الرقابة عليهن بسبب الحالة الاجتماعية. وقد تشعر هؤلاء النسوة بضغوط إضافية بسبب نقص الدعم المالي والمعنوي، نظراً لكونهن أرامل أو مطلقات. وفي بعض الحالات، قد تشعر المرأة بالتمكين، خاصة إذا تمكنت من مواصلة دراستها وتوفير احتياجاتها الأطفال بشكل مستقل، دون تدخل من الآخرين. ومن ناحية أخرى، يمكن للطلاق أن يؤثر سلباً على دعم المرأة ومكانتها داخل المجتمع؛ حيث يمكن أن ينظر المجتمع إليها كشخص غير مرغوب فيه. أما النساء الأرامل، فربمّا يحصلن على بعض التساهل والاحترام من المجتمع بسبب ما يواجهن من صعوبات بعد وفاة أزواجهن.[٤٥]

وقد تتعرض بعض النساء الأرامل أو المطلقات إلى ضغوط للزواج مرة أخرى، لكن ذلك يعتمد على الأسرة ومصدر الدخل. فبعض المطلقات يرفضن الزواج مرة أخرى، خاصة إذا كنّ قد مررن بتجربة سيئة في زيجاتهن السابقة.[٤٦] وعلى سبيل المثال، قالت إحدى النساء: «**أنا مرتاحة بعد طلاقي. حين كنت متزوجة، كان زوجي يمنعني من الخروج من الدار، وكان أهله يتدخلون كثيراً في حياتي. أما الآن بعد طلاقي، فقد تحررت من تلك القيود، وعدتُ إلى حياتي الطبيعية**» (عائدة، أسرة تعيلها امرأة، مجتمع حضري). من ناحية أخرى، قد تتعرض بعض النساء إلى ضغوط من أسرتها للزواج مرة أخرى، بسبب نظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة، خاصة إذا كانت أسرتها تعتبرها «عالة عليها».[٤٧] «**هناك ضغوط من أفراد الأسرة تجاه المرأة المطلقة، لأنهم يعتبرون زواجها أساساً لاستقرارها العائلي، ويرون أن الزواج يمكن أن يوفر الدعم والحماية المادية لها ولأطفالها**» (مقابلة مع قائد مجتمع).

وتوجد مخاوف أساسية بشأن زواج القاصرات أو الزواج بالإكراه. كما أن زواج الأطفال منتشر على نطاق واسع في العراق،[٤٨] خاصة بين الأسَر النازحة والعائدة، كوسيلة للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية المصاحبة للنزوح.[٤٩] وتواجه النساء والفتيات معاملة متناقضة، فمن جهة تعتبرهنّ أسَرهنّ عبئاً مالياً، ومن جهة يريدون تزويجهنّ كوسيلة لتأمين احتياجاتهم الأسَرية [٥٠]، وفي الوقت ذاته يحرمن من فرص العمل. ومن شأن ذلك أن يلقي بظلاله السلبية الطويلة الأمد على إعادة إدماجهن، وأن يتسبب في اختلال التوازن الأسَري وتقييد قدرتهن على اتخاذ القرار. كما أن لزواج الأطفال تأثيراً على قضايا مختلفة ممن شأنها أن تعيق التقدم نحو الحلول الدائمة، بما في ذلك زيادة العنف المنزلي، وارتفاع معدلات التسرّب من المدارس[٥١]، وتناقص فرص العمل، والمضاعفات الصحية المرتبطة بالأطفال، والحمل المبكّر غير المخطط له، وزيادة العزلة عن الأقران.[٥٢] ومن الناحية القانونية، إن اشتراط القانون العراقي[٥٣] على الأم أن تكون أكبر من ١٨ عاماً لكي تستحق حضانة أطفالها، يضع الأم في حيرة، ويثنيها عن طلب الطلاق،[٥٤] فضلاً عمّا قد يلحقه بها المجتمع من وصمة عار بسبب الطلاق.

ما تزال النساء اللاتي اضطررن إلى التوقيع على شهادة التبرؤ، يتعرضن لكثير من التمييز من قبل المجتمع. إذ أقرّت المشاركات أنّ العديد من النساء اضطررن إلى فعل ذلك، من أجل الحصول على الوثائق الثبوتية لأطفالهن أو لاستئجار منزل. وتتعاطف بعض النساء مع اختيارات هؤلاء النسوة ويعتقدن أن لهنّ الحق في اختيار حياتهنّ الخاصة على الرغم من وصمة العار المرتبطة بماضيهنّ. إنهنّ يدركن أن التوقيع على شهادة التبرؤ غالباً ما يكون ضرورياً لكي يعشنَ حياة طبيعية وأن يذهب أطفالهن إلى المدرسة أو يستأجرن

٤٤ نازحات مشاركات في مشاورات التركيز، من الأسَر التي يعيلها رجال، مجتمع ريفي، شابات؛ ونازحات مشاركات في مشاورات التركيز، من الأسَر التي يعيلها رجال والأسر التي تعيلها نساء، مجتمع حضري؛ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، من الأسَر التي يعيلها رجال.

٤٥ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، الأسر التي تعيلها نساء، مجتمع حضري؛ ونازحات مشاركات في مشاورات التركيز، من الأسَر التي تعيلها نساء، مجتمع حضري؛ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، من الأسَر التي يعيلها رجال، مجتمع حضري، شابات.

٤٦ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر تعيلها نساء، مجتمع حضري.

٤٧ مقابلة مع قادة المجتمع.

٤٨ اليونيسف، "ملف زواج الأطفال في العراق" (CITY، اليونيسف، ٢٠٢٢) "فتيات؛ لا عرائس" ملف دولة العراق. السن القانوني للزواج في العراق هو ١٨ عاماً، ولكن يمكن أن يتم لمن أكملت ١٥ عاماً، بشرط موافقة المحكمة والوصي. لكن للقاضي سلطة إلغاء موافقة الوصي إذا لزم الأمر (قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، المادة ٨.) الزواج الديني لمن يقل عمرها عن ١٨ عاماً، وممارسات أخرى مثل زواج المتعة تساهم بشكل أكبر في زواج القاصرات والزواج القسري. وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون اللجوء (EUAA)، الزواج القسري وزواج الأطفال (بروكسل، EUAA، ٢٠٢١).

٤٩ مقابلات مع خبراء دوليين؛ اليونيسف، "زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية: تسليط الضوء على الوضع في المنطقة العربية" (نيويورك، اليونيسف، ٢٠١٠)؛ رواد، ماثيو.، هونرسن، كارا.، كريم، لقمان صالح. وآخرون. "زواج الأطفال النازحين" - عام ٢٠١٩ دراسة في إقليم كردستان العراق" BMC Public Health ٢٢:٧٩٦ (٢٠٢٢).

٥٠ مقابلة مع خبير دولي ومنظمة مجتمع مدني.

٥١ اليونيسف، "ملف إحصائي عن زواج الأطفال: العراق" (اليونيسف، ٢٠٢٢).

٥٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، "زواج الأطفال في إقليم كردستان" (بغداد، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٦).

٥٣ المادة ٥ من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته.

٥٤ مقابلة مع خبير دولي

منزلاً.[٥٥] وأوضحت إحدى النساء: «**علاقتنا مع الأهل والأقارب لم تتأثر بسبب شهادة التبرؤ. إنهم يدركون أننا لا نستطيع أن نمارس حياتنا الطبيعية إن رفضنا ذلك، فأبناؤنا سيُحرَمون من التعليم، ونحن أيضاً لن نستطيع أن نعيش في منزل مستأجر**» (نازحات، أسَر يعيلها رجل، مجتمع ريفي، شابات). مع ذلك، ما زال هناك تمييز ضد الأسَر المشتبه بانتمائها لتنظيم داعش، وهناك نساء لا يستطعن العودة، ومجتمعاتهنّ لا يقبلون بعودتهن، ويمنعون قادتهم، كالمخاتير مثلاً، من مساعدتهن، بسبب الخوف على سلامتهن كونهنّ بلا رجال، ويمكن أن يتعرضن لأعمال عدائية ذات صلة بتنظيم داعش.[٥٦] ويتوافق ذلك مع دراسات أخرى[٥٧] أظهرت أن بعض الأسَر تواجه صعوبات في الحصول على قبول المجتمع بسبب الاشتباه بانتمائهم إلى داعش، وضعف الدعم الأسَري ومحدودية شبكات الدعم المجتمعي. والأهم من ذلك، أن تلك الدراسات أظهرت أيضاً أن قياس إعادة الإدماج الناجحة على مستوى المجتمع المحلي، يتم من خلال عدد الأشخاص الذين تم إعادة إدماجهم في ظل غياب الهجمات الانتقامية أو قضايا المجتمع الأخرى.

آفاق المستقبل

أفادت النساء اللاتي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والأمن وفرص العمل، أنهنّ يفضّلن البقاء في منطقتهن الحالية ولا يرغبن بالعودة إلى مناطقهن الأصلية. بينما أفادت النساء اللاتي يرغبن بالعودة أو لا يقدرن على المغادرة، أن الأسباب تتعلق بعدم قدرتهن على تحمل أعباء السَكن (الطرد أو التخلية، أو دمار المساكن) وما يصاحب ذلك من تكاليف مالية، كما أظهرَ استبيان نينوى.[٥٨] من جهة أخرى، أعربت النساء الشابات، عن رغبتهن في المغادرة بحثاً عن فرص عمل أفضل. كما تلعب العوامل الاجتماعية أيضاً دوراً مهماً، حيث ترغب بعض النساء في المغادرة بسبب خشيتهن من نظرة المجتمع (أسرة تعيلها امرأة) أو تعرضهن لصدمات نفسية بسبب النزوح أو الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين في سنجار. إن من شأن الآثار المترتبة على إعادة الإدماج المستدام أن تؤثر على الظروف المادية والتصورات الاجتماعية السلبية ذات الصلة بقرار العودة، وأن تعيق إعادة الإدماج على المدى الطويل وربما تكرار النزوح.

٥٥ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر تعيلها نساء، مجتمعات حضرية وريفية؛ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر يعيلها رجال؛ مجتمع ريفي؛ نازحات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر يعيلها رجال، مجتمع ريفي، شابات؛ نازحات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر تعيلها نساء، مجتمعات حضرية وريفية.

٥٦ نازحات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر تعيلها نساء، مجتمعات حضرية وريفية؛ نازحات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر يعيلها رجال، من الريف، الشباب؛ عائدات مشاركات في مشاورات التركيز، أسَر يعيلها رجال، مجتمع حضري؛ مقابلة مع خبير دولي ومنظمة مجتمع مدني.

٥٧ إدارة الخروج من النزاعات المسلحة (MEAC) "من مخيّم الهول إلى الديار: تأملات في التجربة العراقية" (جنيف، MEAC، ٢٠٢٢)

٥٨ المنظمة الدولية للهجرة، "التقدم نحو الحلول الدائمة في العراق".

٤- الخاتمة

يستكشف هذا التقرير رحلة إعادة إدماج المرأة العراقية وتجربتها؛ مركّزاً على دور وتأثير الأعراف الاجتماعية والثقافية والقدرة

المالية، في عملية صنع القرار وقدرة المرأة بشكل عام. فإذا أرادت المرأة النازحة أن تعود إلى ديارها، عليها أن تستشير أفراد الأسرة، مع الأخذ بعين الاعتبار تعليم الأطفال ومعيشتهم، فضلاً عن الأمن. وبالنسبة للأسرة التي تعيلها امرأة، للأطفال دور كبير في نظرة الأم إلى نفسها، عند نظرها في مسؤولية إعالة أبنائها مادياً ومعنوياً. ومن جهة أخرى، فإن للعادات والتقاليد المجتمعية تأثيراً كبيراً على قدرة المرأة في صنع القرار، مما يؤثر على وصولها إلى الخدمات الحكومية وملكية السكن وفرص العمل. كما أن عوامل العمر والحالة الاجتماعية والاشتباه بالانتماء لتنظيم داعش، تضيف قيوداً أخرى على حرية المرأة في اتخاذ القرار، مما يزيد من صعوبة تحكمها في حياتها والتقدم نحو الحلول الدائمة.

وتسلط الآثار المترتبة على جهود البرمجة وإعادة الإدماج، الضوء على أهمية معالجة قضايا خاصة بالتحديات التي تواجهها المرأة. ويجب على البرامج أن تراعي أدوار المرأة في صنع القرار، وأن تتحدى الأعراف المجتمعية وأن تخلق بيئة تمكينية تضمن حق المرأة في اتخاذ القرارات التي تفيد أسرهنّ. وإن اتباع نهج حساس للقضايا المبيّنة في هذا التقرير، يمكن أن يدعم المرأة في رحلتها نحو

إعادة الإدماج والتمكين الناجح بعد النزوح.

٥- المُضيّ قُدُماً

حملات توعية شاملة:

- مثل هذه الحملات، يمكن أن تساعد في معالجة نقص المعلومات حول موضوعات محددة (على سبيل المثال؛ الوثائق الثبوتية، أو إجراءات السَكن والأرض والممتلكات) وأن تساهم في تثقيف المرأة بشأن حقوقها وفي تغيير عقلية كل من الرجل والمرأة فيما يتعلق بحقوقهما وأدوارهما ومسؤولياتهما في المجتمع. كذلك، ينبغي أن تهدف مثل هذه الحملات إلى تمكين المرأة من اتخاذ قرارات مستنيرة تتحدى الأعراف والتقاليد، وأن تعزّز بيئة أكثر دعماً وشمولاً للمرأة.
- هناك عدة أشكال من حملات التوعية؛ تغطي مجالات محددة مثل ملكية السكَن وتغيير التصورات المجتمعية حول عمل المرأة (خاصة من خلال مناهج تغيير السلوك)[٥٩] إضافة إلى مبادرات أوسع تهدف إلى الحدّ من العنف المجتمعي وتعزيز قبول المرأة المطلقة. وأبرزت ردود أفعال المشاركات في مشاورات التركيز؛ التأثير الإيجابي لمثل هذه الجهود مع حملات فعالة للمنظمات تهدف بشكل خاص إلى الحدّ من العنف وتغيير نظرة المجتمع بشأن المرأة العاملة.

تحسين فرص سبل عيش المرأة:

- توفير باقة من أنشطة دعم سبل العيش، بما في ذلك الإرشاد والدعم التفني والمادي والمالي والشبكات وإحالات العمل، لمساعدة النساء على بدء مشاريعهنّ الخاصة أو الحصول على عمل، مع ضرورة مراعاة تشبّع السوق، وضمان بيئة أعمال مستدامة. كما يمكن استكشاف الفرص لاستيعاب مسؤوليات المرأة في رعاية الأطفال التي تتلاءم مع الأعراف الاجتماعية. ويمكن لتنفيذ برامج أو مبادرات النقد مقابل العمل المصممة خصيصاً للنساء، أن يساعد في توفير المزيد من فرص توليد الدخل، مع مراعاة الأعراف الاجتماعية. ويجب استكمال هذه المبادرات بحملات التوعية لتحدي العقليات التقليدية والمجتمعية حول عمل المرأة. كما يمكن لهذه الجهود أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز بيئة داعمة لتمكين المرأة ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.
دعم مواصلة التعليم؛ من خلال توفير برامج التدريب المهني التي تركز على مهارات وقطاعات محددة يمكن أن تعزز إمكانية توظيف المرأة والحصول على دخل، ودورات تدريبية حول مسائل مختلفة (مثل تكنولوجيا المعلومات واللغات) أو الفرص المتاحة للنساء لمواصلة تعليمهن (على سبيل المثال؛ برامج التعليم المعجّل للنساء اللاتي انقطعن عن الدراسة، أو تشجيع ودعم تعليم الإناث لضمان حصولهن على التعليم).

توفير الدعم النفسي والاجتماعي:

- تقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي مع التركيز على الأطفال والنساء، خاصة المطلقات والأرامل، لمساعدتهم على معالجة تأثير وصمة العار والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بحالاتهنّ الاجتماعية، مع توفير الدعم العاطفي والتكيّف للتعامل مع الصدمات.
- إنشاء أنظمة دعم اجتماعي. منها على سبيل المثال؛ إنشاء مراكز أو شبكات اجتماعية لربط النساء معاً وتمكينهنّ وتعزيز قبولهن الاجتماعي.

٥٩ المنظمة الدولية للهجرة، "تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق" (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٣).

- تعزيز خدمات الاستجابة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. بما في ذلك إنشاء مساحات آمنة وتدريب العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية؛ كقطاع الصحة مثلاً، لمعالجة قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بشكل فعال.

التدابير ذات الصلة بالمناصرة:

- توفير برامج اجتماعية ومالية متينة للنساء المطلقات والأرامل؛ بما في ذلك الرواتب أو المساعدة المالية لإعانتهّن على اجتياز الصعوبات الاقتصادية وتحسين سبل عيشهن. إضافة إلى ذلك؛ مساعدة النساء في الوصول إلى الدعم الحكومي.
- المشاركة في جهود المناصرة، لتبسيط القوانين أو الإجراءات أو المتطلبات الحكومية التي يمكن أن تعيق وصول المرأة إلى الخدمات (مثل الوثائق الثبوتية) أو الموارد أو الفرص، مما يسهل على المرأة التنقل والاستفادة من البرامج الحكومية.
- تعزيز الإطار القانوني بشأن موضوعات مثل العنف المنزلي وزواج القاصرات. ويشمل ذلك: التأكد من تطبيق السنّ القانونية للزواج ومنع زواج القاصرات، وحذف المادة القانونية الواردة في قانون الأحوال الشخصية التي تجيز للقاضي إبرام عقد زواج الفتاة القاصر، مع فرض عقوبات على أولئك الذين يتزوجون القاصرات، وتشريع قانون مكافحة العنف الأسري.

مُلحَق

تفاصيل العيّنات

مجموعات مشاورات التركيز

		أسَر تعيلها نساء	أسَر يعيلها رجال	شباب (١٨-٢٥ سنة)	المجموع
العائدات	مجتمع حضري	٣	١	١	٥
	مجتمع ريفي	٣	١	١	٥
النازحات	مجتمع حضري	٣	١	١	٥
	مجتمع ريفي	٣	١	١	٥
المجموع		١٢	٤	٤	٢٠

المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيون

العدد	الصفة
٦	قائد مجتمع
٦	منظمة مجتمع مدني
٥	خبير محليّ (شهادة جامعية) خبير دولي
	خبير دولي
٢	مسؤول حكومي
١٩	المجموع

المواقع

المواقع الحضرية	المواقع الريفية
السرجخانة، الموصل	قرية خرابة القرنة، البعاج
حيّ الشهداء، سنجار	مركز المحلبية، المحلبية
زُمّار، زُمّار	قرية قبر بن نايف، القيّارة
مركز وانة، وانة	كَرَمليس، الحمدانية
حاوي الكنيسة، الموصل	مركز الحضَر، الحضَر
الانتصار، البعاج	قرية المحطة الغازية، القيّارة
الثورة، البعاج	بيبان، ألقوش

المنظمة الدولية للهجرة

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

@IOMIraq

Kingdom of the Netherlands

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

© ٢٠٢٤ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو تصويرية أو تسجيلية أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.